

جامعة عين شمس
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

شعر أحمد العناياتي

(1014هـ / 1606م)

دراسة فنية

مع تحقيق ديوانه

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

إعداد

أحمد عبد الله محمد العاطفي

إشراف

أ. د. محمد يونس عبد العال

1427 - 1428هـ / 2006-2007م

جامعة عين شمس
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

رسالة ماجستير

اسم الطالب: أحمد عبد الله محمد العاطفي
عنوان الرسالة: شعر أحمد العناياتي دراسة فنية مع تحقيق ديوانه
الدرجة العلمية: ماجستير
اسم المشرف: أ.د محمد يونس عبد العال
الوظيفة: أستاذ دكتور
تاريخ البحث: / / 2007م

الدراسات العليا

أجيزت الرسالة بتاريخ	ختم الإجازة
2007 / / م	2007 / / م
موافقة مجلس الجامعة	موافقة مجلس الكلية
2007 / / م	2007 / / م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلاة ربي وسلامه على سيد الأولين والآخرين، سيدنا

محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وبعد:

فإن الله تعالى قد حفظ علينا لغتنا العربية التي استمر عطاؤها قروناً متوالية، بدءاً

من العصر الجاهلي الذي كان الشعر والخطابة فيه رمزا للثقافة وأداة للإعلام، ومروراً

بالعصر الإسلامي لتمضي مسيرة الأدب بعد أن هذب الإسلام أداها ونقاها من شوائب

الجاهلية ورواسبها، وتستمر المسيرة في العصر الأموي ليحافظ الأدب على رونقه ويمضي

متصاعداً النغمة، ليلبغ مرحلة النضج في العصر العباسي الذي يمثل العصر الذهبي للغة

والأدب.

ولكن سنة الحياة قضت أنه لا بد بعد القمة من الانحدار، ليتراجع مستوى الأدب

عامة والشعر على وجه الخصوص في القرون المتأخرة في ما يسميه بعض الباحثين

عصر الدول المتتابعة، ولعل عدم الاستقرار السياسي، وكثرة الدول المتصارعة قد وسم

الأدب والشعر في تلك المرحلة بميسمه، فإن حال الدولة السياسي يلقي بظلاله على الجوانب الثقافية فيها، فتصطبغ بصبغته، وتكتسب من ضعفه ضعفاً ومن قلة استقراره تقلقاً واضطراباً، وهكذا تمضي مسيرة الأدب في هذه القرون متذبذبة بين صعود وهبوط لتصل إلى العصر العثماني الذي يتجاوز كثير من الدارسين في وصفه بأنه العصر الكارثي للعالم العربي على المستوى العلمي والثقافي.

والحق أن هذه الصورة النمطية عن تلك القرون العثمانية قد أدت إلى عزوف كثير من الدارسين عن قراءتها واستكناه جوانبها ومحاولة البحث عن الجوانب المضيئة فيها، حيث لم تعد تلك القرون وجود إضاءات أدبية هنا وهناك، ولم تخل من قامات أدبية لم تحظ بالاهتمام الكافي من المهتمين بالأدب واللغة، متجهة أنظارهم إلى العصور الذهبية التي خطفت أبصارهم ببريقها، وما كان من حديث الدارسين عن هذا العصر فإنه . في أكثره . لا يعدو كونه إشارات عابرة لا تخلو من السخط والتذمر، وهي كذلك إشارات سطحية ينقصها العمق والتبصر، وتتسم بالتعميم حيث يأخذ أحدهم شاعراً بعينه أو حادثة بعينها ويجري حكمها على المرحلة بقرونها الأربعة.

وليس الحديث هنا دفاعًا عن تلك القرون، ولا تبرئة لها، ولكن الواجب يقضي أن تكون دراسة الأدب ومسيرته دراسة متعمقة متكاملة، لا تهتم بعصر منه على حساب عصر آخر، ولا يشغلها جانب عن جانب، بل تكون دراسة شاملة تقرأ الأدب وتطوره عبر القرون صعودا وانحدارًا، قوة وضعفاً، لتكتمل بذلك حلقات تلك المسيرة، فإن كل عصر من عصور اللغة العربية وأدبها يمثل حلقة تصل اللاحق بالسابق في مسيرة حافلة، ليكتمل بذلك عقد تلك المسيرة بكبار درره وصغارها، ومن هنا أتى هذا البحث عله يسهم ولو بالنزر اليسير في تسليط الضوء على تلك المرحلة.

وهذا البحث يقوم على تحقيق ديوان أحمد العناياتي المتوفى سنة 1014هـ/1606م، وهو أحد الشعراء الذين كان لهم نتاج غزير في الربع الأول من العصر العثماني، وقد ترجم له عدد من المؤرخين كالبوريني في تراجم الأعيان، والغزي في لطف السمر وقطف الثمر، والمحبي في خلاصة الأثر، وغيرهم على ما سيأتي تفصيله. إن شاء الله. ووصفوه بأنه شاعر عصره، غير أن الحديث عن العناياتي في هذه المصادر وغيرها كان مجرد ترجمة لحياته، ولم يسبق. فيما أعلم. أن تحدث أحد عن العناياتي حديثاً مستقلاً أو درس سيرته الأدبية ونتاجه الشعري دراسة فاحصة، بل إن ديوانه الشعري بقي حبيس

خزائن المخطوطات حاله حال الكثير من نتاج هذه المرحلة والذي هو بأمس الحاجة إلى مشروع يساهم به المهتمون بالعلم والأدب في إحياء هذا التراث وإخراجه وطباعته إسهامًا في تغذية المكتبة العربية بنتاج أبنائها، ووصلا لمسيرة الأدب والتي يكتنفها الكثير من الغموض في هذا العصر.

والهيكل العام لهذا البحث يتكون من تمهيد يتم الحديث فيه عن عصر الشاعر وعن ظروفه السياسية والاقتصادية وحياته الاجتماعية والثقافية، ثم ينقسم البحث بعد ذلك إلى قسمين:

القسم الأول: ويحوي في طياته فصلين، الفصل الأول منهما خصص لدراسة حياة الشاعر والإشارة إلى الأغراض الشعرية التي طرقها في شعره، ثم الفصل الثاني، وهو عبارة عن دراسة فنية لنتاج الشاعر ممثلا في ديوانه الذي تم تحقيقه من نسخ متعدد، والدراسة الفنية هنا تمضي في ثلاثة اتجاهات، أولها: دراسة اللغة والأسلوب عند العناية، وذلك بعد تفحص نصوصه الشعرية ، والتأمل في صياغته على المستوى اللغوي المعجمي، من حيث مفرداته التي يستعملها في أغراضه الشعرية المختلفة، والصبغة العامة

لمعجمه الشعري، ثم التأمل في سلامة الصياغة اللغوية لديه على مستوى اللفظة والمفردة وعلى مستوى التركيب، والمبحث الثاني يتم فيه دراسة الأساليب الشعرية التي استعملها الشاعر في إيصال تجربته الشعورية، ويتم في هذا المبحث الحديث عن الظواهر الأسلوبية التي طغت على شعر العناياتي، وهي على مستويين: فالظواهر الأسلوبية على مستوى المفردات، ويتم الحديث فيه عن السمات العامة لمفردات العناياتي من حيث الغموض والوضوح والرقّة والجزالة، ثم من حيث إصراره على معجم متكرر من المفردات لا يكاد يفارق أيّاً من قصائده على امتداد ديوانه وضخامته، والمستوى الثاني يتم فيه تناول الظواهر الأسلوبية في التراكيب، وذلك على مستوى الجمل الخبرية من تنوع في استعمال الجملتين الاسمية والفعلية، وما يطرأ على مكونات الجملة من تقديم وتأخير، ثم تأمل لظاهرة الحوار التي أضفت على شعر العناياتي في مواضعها أجواء من الحيوية والخروج عن التقريرية والمباشرة، ثم على مستوى الجمل الإنشائية وأساليب الاستفهام والنداء والأمر والنهي، بما تبثه من منبهات في أضعاف الكلام تخرج المتلقي من أجواء السماع المجرد، ليكون مشاركاً للشاعر في تجربته.

وأما الاتجاه الثاني في الدراسة الفنية فيتناول الصورة الشعرية عند العناياتي، بدءًا

بالمصادر التي يمتاح منها الشاعر صوره وأخيلته، يلي ذلك الحديث عن أبرز الصور

الشعرية عنده من تشبيه واستعارة وكناية، ثم الحديث عن ظاهرة التأثر والتأثير التي وقعت

في شعره ممثلة في "التناص".

والاتجاه الثالث في هذا الفصل يتم فيه قراءة الموسيقى التي وقّع عليها العناياتي

شعره، وذلك على مستوى موسيقى الحشو وأبرز ظواهره الموسيقية، ثم موسيقى الإطار وما

يكونها من وزن وقافية.

أما القسم الثاني من البحث فقد خصص لتحقيق شعر العناياتي، ففي بداية هذا

القسم تم الحديث عن منهج التحقيق، من تحقيق نسبة الديوان للشاعر، ثم وصف مفصل

لنسخ السبع التي اعتمد عليها التحقيق، ثم منهج الباحث في تحقيق هذه النسخ، وبعد ذلك

يأتي ديوان العناياتي محققًا.

ثم الخاتمة، وفيها بعض النتائج والتوصيات التي خلص إليها البحث.

وأخيرا يسعدني أن أزجي أسمى آيات الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الأستاذ

الدكتور محمد يونس عبد العال، الذي رعى هذا البحث حتى تمامه، فعاملني بحزم الأب

وأبوة العالم، فأفادني قبل العلم أدبًا وبعد الأدب علما، فأسأل الله أن يجزيه عني خير

الجزاء وأن يبلغه مناه فيما يرضيه عنه.

كما يسعدني أن أشكر أستاذي الجليلين: الأستاذ الدكتور عفت الشرقاوي، والأستاذ

الدكتور عوض الغباري، على ما أنفقاه من وقت في قراءة هذا العمل، فلهما مني جزيل

الشكر والامتنان.

وختامًا فهذا جهد المقل، وبضاعة مزجاة، عسى يقبل صوابها ويغفر خطؤها، وأقول

كما قال الأول:

سامحن بالقليل من غير عدل ربما أقنع القليل وأرضى

والحمد لله رب العالمين.

تمهيد

ولد أحمد العناياتي بعد عشر سنوات فقط من دخول الشام وبقية الدول العربية تحت حكم الخلافة العثمانية ، لذا فإن العناياتي قد واكب من الحكم العثماني للبلدان العربية الربع الأول تقريباً.

لذا كان لا بد من الوقوف على هذه الفترة الزمنية التي عاشها الشاعر لقراءة الحياة من أوجهها المختلفة : سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

الحياة السياسية: (1)

وتبدأ هذه المرحلة بتولي السلطان سليم الأول حكم الدولة العثمانية خلفاً لوالده وذلك في الثامن عشر من شهر صفر سنة 918هـ الموافق للخامس والعشرين من شهر أبريل سنة 1512م .

(1) انظر في ذلك : محمد فريد بك ، تاريخ الدولة العثمانية العلية ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 74 وما بعدها . وكذلك : د. عبد اللطيف عبد الله بن دهيش ، قيام الدولة العثمانية ، مكتبة النهضة ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ، 1416هـ / 1995م ، 58 وما بعدها . وكذلك : د. أحمد زكريا الشلق ، العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2002م ، 72 وما بعدها . وكذلك : د. عبد العزيز محمد الشناوي ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، 1980م ، 18/1 وما بعدها . وكذلك : محمد ضيف الله عزيز المالكي ، العثمانيون والبحر الأحمر ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، 1418هـ / 1997م ، 47 وما بعدها .

وفي عصر سليم الأول توقفت الفتوحات الإسلامية العثمانية الكبرى في أوروبا ، والسبب في ذلك أن السلطان سليم الأول اتجه لإنقاذ العالم الإسلامي بصورة عامة والمقدسات الإسلامية - مكة والمدينة - بصورة خاصة من الخطر الصليبي من جانب الأسبان في البحر المتوسط والبرتغاليين في المحيط الهندي وبحر العرب والبحر الأحمر ، والذين أخذوا بتطويق العالم الإسلامي وفرض حصار اقتصادي عليه تمهيداً لاجتياحه ، بل إن البرتغاليين كانوا ينوون الوصول إلى البحر الأحمر ومنه إلى مكة لهدم الكعبة وإلى المدينة لنش قبر النبي - صلى الله عليه وسلم - .

وفي الوقت ذاته فإن خطراً آخر من قِبَل المشرق أخذ يزحف على بلاد العراق والخليج العربي ، إنه خطر الدولة الصفوية بقيادة إسماعيل الصفوي ، والذي أخذ يشن حملة واسعة لنشر المذهب الشيعي الاثني عشري في بلاد العراق والخليج العربي ، ونجح في ذلك إلى حد بعيد ، ثم حاول نشر مذهبه في بلاد الأناضول وهي الموطن الأصلي للدولة العثمانية ولقي المذهب الشيعي هناك استجابة واسعة بين رعايا الدولة وبخاصة في شرق الأناضول واشتهر هؤلاء المنتشيعون باسم (قزل باش) أي أصحاب الرؤوس الحمراء ، إلا أن السلطان سليم استطاع استئصال الخطر الشيعي على الدولة العثمانية السُّنِّيَّة حيث انتصر على الشاه إسماعيل الصفوي في موقعة (تشالديران) في شهر أغسطس سنة 1514م/920هـ ، واستولى السلطان بعد ذلك على أرمينية وما بين النهرين وديار بكر وجميع الأراضي الجنوبية حتى الرقة والموصل .

وبعد أن استأصل السلطان العثماني الخطر الشيعي بسنتين اتجهت أنظاره إلى بلاد الشرق العربي الإسلامي وتطلع لضمها تحت لواء الدولة العثمانية فاتجه إلى بلاد الشام ونجح في ضمها بعد معركة مرج دابق وذلك يوم الأحد 25 رجب سنة 922هـ

الموافق 24 أغسطس 1516م ، حيث هزم جيش قانصوه الغوري ، وبعد هذه المعركة استولى السلطان بكل سهولة على مدن حماه وحمص ودمشق وعين بها ولاية من طرفه . وبعد ذلك اتجه السلطان سليم إلى مصر وهزم طومان باي المملوكي في معركة الريدانية ودخل القاهرة في الثامن من شهر محرم سنة 923هـ الموافق للسّادس والعشرين من شهر يناير سنة 1517م . وبذلك طويت آخر صفحات دولة المماليك .

وأما الحجاز فإن الشريف بركات شريف مكة لم يجد مناصاً من الانضواء تحت السيادة العثمانية حيث وجد نفسه في ظروف وملابسات حربية واقتصادية خانقة ، حيث التهديد البرتغالي لموانئ الحجاز وبخاصة ميناء جدة ، والحصار الاقتصادي الذي فرضه البرتغاليون على موانئ البحر الأحمر والخليج العربي ، فكان لا بد من مساعدة دولة إسلامية كبرى لها من القوة ما تستطيع به الوقوف في وجه هذه الاعتداءات والتهديدات ، إضافة إلى أن الحجاز كانت تعتمد دائماً في اقتصادها على المخصصات والأوقاف الثابتة التي تخصصها لها الدول الإسلامية التي كانت تبسط نفوذها على منطقة الحجاز ، فإن الدول الإسلامية في مصر كانت تحبس الكثير من القرى في مصر على سكان الحرمين الشريفين إضافة إلى المخصصات والمرتبات التي كانت ترسل سنوياً لأشراف مكة .

لذا فإنه أثناء إقامة السلطان سليم في القاهرة بعث إليه الشريف بركات وفداً من أعيان الحجاز ، وقد جعل الشريف بركات على رأس هذا الوفد ابنه (محمد أبا نمي) وذلك لتقديم الولاء للسلطان العثماني ، وقد أرسل الشريف مع ابنه مفتاح الكعبة المشرفة وبردة النبي - صلى الله عليه وسلم - وبعض الهدايا ، وذلك رمزاً للولاء ، وبهذا دخلت بلاد الحجاز سِلماً تحت الحكم العثماني .

وتبعها بعض مناطق اليمن التي كانت خاضعة لبعض المماليك حيث نهجوا نهج حكام الحجاز ودخلوا تحت السيادة العثمانية .

وهكذا دخلت أربعة أقاليم عربية تحت الحكم العثماني خلال سنة واحدة : الشام ثم مصر ثم الحجاز وبعض مناطق اليمن .

وبعد أن استتب الحكم للعثمانيين في هذه البلدان ، اعتمد العثمانيون طريقة في حكم هذه البلدان حيث قسموا بلاد الشام إداريًا إلى ثلاث ولايات تنقسم كل منها إلى سنجقيات (أي مدن وما يتبع لها من قرى) ، فجعلوها :

- ولاية دمشق : وتضم عشر سنجقيات ، منها فلسطين وصيدا وبيروت ونابلس وغزة.

- ولاية حلب : وتضم تسع سنجقيات تقع في شمال سوريا .

- ولاية طرابلس : وتضم خمس سنجقيات منها حمص وحماة وجبله وسلمية .

وقد ظل هذا التقسيم ساريًا حتى أواسط القرن السابع عشر ، ويذكر بعض المؤرخين أنه قد تولى ولاية دمشق طوال القرن السادس عشر ستة وأربعون واليًا لم يكمل أحدهم ولايته بسبب الصراعات التي كانت تنشب بين الزعامات المحلية وبين فرق الانكشارية والولاءة المُعَيَّنِينَ في بلاد الشام.

وأما في مصر فإن السلطان سليم بعد أن استولى عليها أقام بها ثمانية أشهر ، وأثناء إقامته أخذ في تنظيم أمورها واتخاذ بعض التدابير لتوطيد الحكم العثماني فيها ، فأقام نائبًا عنه خاير بك الخوري الذي كان نائبًا لحلب إبان حكم المماليك ، وقد عينه السلطان سليم في هذا المنصب مكافأة له على مساعدته للعثمانيين ، وقد ترك السلطان في مصر لدى مغادرته حامية من الجيش العثماني لضمان بقاء مصر تحت النفوذ العثماني كما أعطى الأمان للمماليك الهاربين وقد كان إشراك المماليك في الحكم مرادًا

لإبقاء الوضع الإداري السائد في مصر شريطة تقديم الطاعة للسلطان ودفع الأموال للسلطات العثمانية والدعاء للسلطان في المساجد كتعبير عن الولاء له .

وفي الحجاز أيضًا أقرَّ السلطان الحكام المحليين الأشراف على حكم الحجاز ، فقد أقر الشريف بركات على إمارة مكة وجعل ابنه محمد أبا نمي شريكًا في الحكم وأصدر فرمانًا بذلك عاد به محمد أبو نمي إلى مكة وقرئ على أهالي مكة وأقيمت الخطبة باسم السلطان سليم الأول، وتمت تصفية آخر وجود للمماليك في الحجاز بقتل الأمير حسين الكردي والي جدة .

الحياة الاقتصادية :

إن الطبيعة الجغرافية لبلاد مصر والشام قد هيأت لها وضعًا اقتصاديًا مستقرًا ، فوفرة المياه متمثلة في نهر النيل في مصر ، وكثرة الينابيع والعيون في الشام كفلت وفرة في الإنتاج الزراعي ساهمت بشكل كبير في استقرار الحياة الاقتصادية والاكتفاء الذاتي في هذه البلدان، بل وصل الأمر إلى حدوث فائض يتم تصديره إلى بلدان أخرى كما سيأتي بيانه .

ليس هذا فحسب ، بل إن الموقع الحساس لهذه البلدان قد جعل منها ممرًا تجاريًا هامًا يربط بين بلاد المشرق غير العربي وأوروبا حيث كانت القوافل التجارية تتجه من البلدان الآسيوية الشرقية عن طريق بلاد الشام ومصر وصولاً إلى البحر المتوسط ومنه إلى أوروبا، مما كفل لهذه البلدان العربية انتعاشًا اقتصاديًا مما تجنيه من ضرائب على هذه القوافل إضافة إلى ما يفيد منه التجار في هذه الأقطار العربية من تبادل تجاري وربما احتكار لبعض أنواع التجارة .

إلا أن اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح وتحول التجارة بين بلاد المشرق وأوروبا إلى المحيط الهندي والمحيط الأطلنطي قد أثر كثيرًا على التجارة في

المشرق العربي فقد كان ضربة موجعة للاقتصاد العربي وكان ذلك في أواخر عهد المماليك ، لذا فإن قدوم العثمانيين للبلدان العربية كان في وقت حساس من الناحية الاقتصادية ، فإن هذه البلدان العربية رأت في السلطة العثمانية أملاً ينقذ اقتصادياتها لما للدولة العثمانية من قوة سياسية وامتداد في أراضيها مما يكفل لها تنوعاً في مواردها الاقتصادية .

والحق أن تحول الطرق التجارية إلى المحيطات قد أثر على الاقتصاد في الشرق العربي إلا أنه لم يؤد إلى تدهوره تماماً كما تقول بعض النظريات، " فقد كان هناك قدر من الخسارة أصاب التجارة المحلية نتيجة غزو الأوروبيين لآسيا واستقرارهم بها ، فعلى سبيل المثال : كان تجار القاهرة قد احتكروا - عملياً - تجارة التوابل في العصر المملوكي ، وقد فقدوا هذا الاحتكار ، ولكن لا نستطيع أن نستنتج من هذا أن الإقليم كله قد تدهور دون أن نقع في شرك المغالاة ⁽¹⁾ ، ذاك أن هذه الأقطار - العربية - لا زالت تحتفظ بمواردها الطبيعية وما يتم فيها من صناعات محلية ، إضافة إلى ما كفلته الدولة العثمانية من حرية تنقل بين مختلف الأقطار الخاضعة لها مما أعفى التجار من الضرائب التي كانت تفرض عليهم من قبل الولايات المستقلة قبل مجيء الحكم العثماني إليها ، ويظهر ذلك جلياً في العلاقات التجارية بين الشوام ومصر حيث تقاطر "الشوام على القاهرة منذ أوائل العصر حيث استقروا في أحيائها حتى إن المتتبع لخريطة القاهرة العمرانية ليصعب عليه أن يجد حياً من أحياء القاهرة التي كانت قائمة آنذاك لا يسكنه بعض الشوام الذين يمارسون العمل التجاري أو الاشتغال ببعض الحرف القائمة بهذه الأحياء، بل إن المتتبع لحركة الأسواق وبيع وشراء العقارات وتسجيلها في سجلات المحاكم الشرعية التي كانت

(1) د. نللي حنا ، ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية (ق 16م - ق 18م) ، ترجمة : د. رءوف عباس إصدار مشروع مكتبة الأسرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2004م ، 61 .